

القطاع الزراعي في الجزائر الواقع والتحديات "2009 – 2024"

The agricultural sector in Algeria reality and challenges 2009-2024

بارق احمد¹، حول علي²

¹ جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، sidoumec33@gmail.com

² جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، ali_lahouel84@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2026/06/30

تاريخ القبول: 2026/03/02

تاريخ الاستلام: 2025/03/18

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الواقع الحالي للقطاع الفلاحي في الجزائر واستعراض الإنجازات التي تم تحقيقها عبر السياسات الزراعية المختلفة، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص المتاحة لتحسين أدائه حيث أولت الدولة أهمية لا محدودة لهذا القطاع من خلال برامج طموحة تسعى إلى الرفع من قيمة الناتج الفلاحي سواء عن طريق توسيع المساحات المسقية وكذلك انشاء اقطاب فلاحية في الجنوب لرفع إنتاجية الحبوب والذرى وغيرها من الشعب الاستراتيجية وذلك عبر اتفاقيات شراكة مع دول رائدة كما حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير من قِبل الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة للفترة الممتدة ما بين 2015 و2030، التي اتخذت شعار "لا فقر ولا جوع" لتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة وضمان الأمن الغذائي العالمي. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي إلا أنه لا يزال يتخبط في حتملة من المشاكل بعضها غير متحكم فيه كالجفاف والتصحر وبعضها ناجم عن سوء تسيير الموارد ويتضح ذلك من خلال ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتناقص الايدي العاملة وتوجهها إلى القطاعات الأخرى

الكلمات المفتاحية: تنمية زراعية؛ سياسات زراعية؛ انتاج حيواني ؛ انتاج نباتي ؛ تجديد ريفي.

تصنيف JEL: Q18 ؛ Q1

Abstract:

This study examines the current state of the agricultural sector in Algeria, highlighting the achievements realized through the implementation of various agricultural policies. It also identifies the main challenges facing the sector and explores opportunities to enhance its overall performance. The Algerian government has placed significant emphasis on agricultural development through ambitious programs aimed at increasing output. These initiatives include the expansion of irrigated land and the establishment of agricultural hubs in southern regions to boost the production of strategic crops, particularly cereals and maize. Furthermore, partnerships with leading countries in the agricultural field have contributed to supporting these efforts.

In addition, the agricultural sector has received considerable attention within the framework of the United Nations Sustainable Development Agenda (2015–2030). Under the principle of “No Poverty, No Hunger,” this agenda seeks to strengthen global efforts to improve living standards and ensure food security.

The study concludes that, despite the numerous reforms implemented, the sector continues to face several challenges. Some of these, such as drought and desertification, are beyond direct control, while others stem from inefficient resource management. These issues are reflected in the sector's weak contribution to national GDP, the decline in the agricultural workforce, and the growing shift of labor toward other economic sectors.

Keywords: Agricultural development; Agricultural policies; Animal production; Plant production; Rural renewal

Jel Classification Codes : Q1; Q18

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، ويوفر المواد الأولية الزراعية (القطن، الجلود، الصوف....)، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية. وقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وأصبحت السلة الغذائية للعديد من الدول النامية، وهذه الأخيرة عمدت إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيتها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف الاقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى. وباعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تول أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي مرت بها (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية)، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، واعتمادها على مصدر دخل رئيسي وحيد وهو النفط، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، و توسيع الفجوة بين الطلب والعرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، كما زادت التبعية الغذائية متأثرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية والبحث عن سياسة زراعية وإصلاحات تسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال اطلاق برامج جديدة وإنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيه قروض طويلة ومتوسطة، وقصيرة الأجل من أجل خدمة التنمية الفلاحية الشاملة. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية

التالية: هل ساهمت مختلف برامج الإصلاح الزراعي في الرفع من أداء هذا القطاع خلال الفترة 2009-2024؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- وجود علاقة طردية بين السياسات الزراعية المطبقة والنتائج المحققة في القطاع الفلاحي
- حققت الجزائر نوع من الاكتفاء الذاتي وانخفضت قيمة الواردات الغذائية
- أهداف الدراسة: لعل من بين اهم الاهداف المرجوة من هذه الدراسة ما يلي:
- تسليط الضوء على مختلف البرامج والمخططات التنموية الفلاحية المطبقة خلال الفترة المذكورة
- ابراز مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية عن طريق عرض بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- تحليل أداء القطاع الفلاحي بمقارنة حجم الموارد المستخرجة مع النتائج الملموسة للوقوف على اهم الاسباب التي حالت دون بلوغ الاهداف المسطرة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال عرض مقومات القطاع الفلاحي و ابراز اهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال حقبة زمنية متعددة والتي رغم اختلافها وتعددتها الا انها تسير نحو تحقيق نفس الهدف وهو تقليل التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات عن طريق تسخير الموارد لرفع انتاجية القطاع الفلاحي بما يحقق الامن الغذائي خاصة في السلع الاستراتيجية.

الدراسات السابقة: ان اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي جعلها تستنفر كل الامكانيات على جميع المنابر خاصة البيداغوجية منها من اجل نشر الوعي والتذكير بحتمية التقليل من التبعية لقطاع المحروقات .من اجل هذا خرجت العديد من الدراسات والبحوث التي تهتم بالاشكالية الفلاحية في الجزائر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2023 من اعداد حياة عبد الباقي و خديجة طيبي مقال منشور بمجلة التنويع الاقتصادي الصادرة عن جامعة عين تموشنت المجلد 05 العدد 02 تم تحليل عدد من المؤشرات

الاقتصادية من خلال تتبع زمني لاهم السياسات الزراعية المطبقة وكانت النتيجة العامة للبحث ان القطاع الفلاحي لا زال يتخبط في العديد من المشاكل.

2. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية من اعداد فوزية غربي جامعة منتوري قسنطينة سنة 2008/2007 من امتع الدراسات التحليلية التي شرحت بشكل مستفيض القطاع الفلاحي في الجزائر من حيث الامكانيات والمشاكل واعطاء الحلول التي تسمح بتطوره ومن بين اهم نتائج هذه الدراسة ان القطاع الفلاحي لم يحقق النتائج المرجوة مقارنة بحجم الموارد الهائلة.

وتم تقسيم هذا البحث الى المحاور التالية:

- المحور الأول: عرض برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014
- المحور الثاني: حصيلة ومؤشرات برنامج التجديد الفلاحي والريفي
- المحور الثالث: مخطط الفلاحة وخطة العمل الزراعي 2015-2019
- المحور الرابع: خطة العمل الزراعية الحكومية 2020-2024

المحور الأول: عرض برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

إن برنامج التجديد الفلاحي والريفي لم تفرزه الظروف القاهرة التي افرزت السياسات السابقة كمرحلة التسيير الذاتي والتي كانت نتاج الفراغ الذي تركه المحتل الفرنسي على كافة الأصعدة بل كان نتاج نظرة استشرافية و إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي. وتم تبني "سياسة التجديد الفلاحي و الريفي " سنة 2006 ، تزامنا مع صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. SNAT. وتم وضع أسس هذه السياسة من ولاية بسكرة في شهر فيفري عام 2009 و حرصت على ضرورة تحويل قطاع الزراعة الى قاطرة دفع النمو الاقتصادي دون احداث قطيعة مع البرامج السابقة كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 والذي جرى العمل به الى عام 2008 .

أولا: سياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي (MADR, 2012):

1. تحديث القرى والمداشر (ksours)، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات.
2. تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تجميع المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
3. حماية وتأمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي والأراضي الفلاحية.
4. حماية وتأمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

ثانيا سياسة التجديد الفلاحي هي بدورها تقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي (MADR, la politique de renouveau agricole, 2010) et rural en Algérie):

1. إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

2. تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة: تأمين عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين للمنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح.

3. إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعااضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

ثالثا تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين PRCHAT تتمثل في ما يلي (rural m. d., la politique de renouveau agricole et rural en Algérie, 2012)

1. الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.

2. عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية مع تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.

3. دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة حرائق الغابات.

كما ان مهمة تنفيذه أوكلت لمعاهد التكوين المتخصصة والمقدرة ب 13 معهد حيث تخضع هذه الفئات الى برامج تكوينية لرفع مستوى الأداء و الممارسات تمهيدا لدمج هذه العملية في جهاز الارشاد الفلاحي

المحور الثاني حصيلة ومؤشرات برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 التزمت الدولة بتجسيد سياسة التجديد الفلاحي والريفي وقد خصصت مبلغ 240 مليون دولار امريكي لتعزيز الزراعات الاستراتيجية وضبط المنتجات الزراعية مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الريف ودعم صغار الفلاحين وكذلك رفع المساحة المزروعة عن طريق تخفيض نسبة الأراضي البور وتحسين انتاجية الهكتار بإدخال أساليب متطورة وفعالة.

أولا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام:

عرف القطاع الزراعي نموا محسوسا تميز بالتباين والتذبذب والجدول التالي يبين نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام

جدول رقم (01): نسبة نمو القطاع الزراعي ونسبة مساهمته في الدخل الوطني الخام

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة نمو القطاع الزراعي	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8	10.9
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني الخام	10.1	9	8.7	9.5	10.6	10

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 32 الى 35

يتضح جليا من خلال معطيات الجدول إن الإنتاج الزراعي الكلي عرف زيادة موجبة كذلك نسبة مساهمته في الدخل الوطني الخام وكانت سنة 2009 حققت أعلى نسبة نمو ب 21.1% وهي منطلق الفترة الزمنية الخاصة ببداية تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي عرف ترسانة من القوانين عززت مكانة القطاع الزراعي ومن بين أهم الأسباب نجد الدعم الغير مباشر للفلاحين من خلال مسح ديونهم في حدود 41 مليار دينار جزائري وهذا ما كان له نتيجة ايجابية على شعبة الحبوب التي بلغ الإنتاج فيها 61.2 مليون قنطار مما زاد من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني الخام والتي بلغت 10.1% وما يلاحظ السنة الموالية تراجع نسبة نمو القطاع الزراعي إلى 4.6% متأثرا بانخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 76.77% اي من 61.2 مليون قنطار إلى 45.6 مليون قنطار سنة 2010 مما خفض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الوطني الخام إلى 9%. أما السنوات من 2011 إلى 2013 فتراوح نمو الإنتاج الزراعي الكلي من 11.6% سنة 2011 إلى 8.8% سنة 2013 مساهما بذلك في الدخل الوطني الخام ب 8.7% سنة 2011 و 10.6% سنة 2013 وهي نسب متواضعة لا تعكس حجم الجهود التي بذلت في سبيل رفع مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية على العموم

ثانيا الأراضى والمستثمرات الفلاحية ومساحتها:

ما يلفت الانتباه أن المساحة الزراعية المستغلة لم تشهد زيادة معتبرة، إذ ظلت ثابتة مستقرة تقريبا لمدة خمس سنوات، أي من 8.42 مليون هـ إلى 8.44 مليون هـ (للاحصاء، 2010)، والملاحظ أن نسبة 70% من المستثمرين يمتلكون مستثمرات أقل من 10 هـ في حين أن نسبة 2% تقريبا يمتلكون مستثمرات ذات الحجم أكبر من 50 هـ، التي تحتل آخر مساحة بنسبة 23% من المساحة الزراعية المستغلة مقارنة بالمستثمرات الأخرى، وهذا ما أثر سلبا على نصيب الفرد من المساحة الزراعية، حيث بلغ 0.24 هـ، ويعتبر أقل نصيب مقارنة بتونس 0.49 هـ، والمغرب 0.28 هـ (العربية، 2011)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (02): حجم المستثمرات الفلاحية ونسبة مالكيها

حجم المستثمرات	نسبة المالكين	نسبة من المساحة المستغلة
من 1,0 إلى 10 هـ	70	25
متوسط 10-50 هـ	22,6	52
أكبر من 50 هـ	1,9	23

Source : MADR, Le renouveau Agricola et rural, MAI 2012, P 27

ويمكن حصر أسباب التناقص من الأراضى الزراعية كما ونوعا في ثلاث مجموعات وهي: الانتقاص العمدي من طرف الإنسان، والفقد بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضى الزراعية (غوي، 2007-2008، صفحة 308).

ثالثا الموارد المائية: يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة سنة 2010 أن الجزائر من أكثر البلدان عرضة للتأثر سلبا بتغير المناخ، حيث أنها تعتمد على مياه الأمطار، ولهذا فإن مواردها من المياه المتجددة والمياه الجوفية محدودة، وتعتبر أقل من المغرب وتونس، حيث بلغت الكمية 517 كلم³، في حين أن المغرب بلغت 10 آلاف كلم³ و 1595 كلم³، وبالتالي النصيب السنوي للفرد الجزائري من المياه العذبة المتجددة بلغ 43 م³ حسب تقرير عام 2010، بعدما كان 149 م³ سنة 2006، بينما بالمغرب 316 م³ و 154 م³ في تونس (آخرون، 2010)، إضافة إلى أن الفاقد من المياه في الجزائر مرتفع مقارنة بدول الجوار، حيث وصلت معدلات الفاقد من المياه في الجزائر إلى 43% في وهران و 51% في الجزائر، بالمقارنة مع 18% في تونس، و 25% في الرباط، و 7 إلى 20% في المدن الأوروبية والولايات المتحدة (البشرية، 2012).

رابعا: استخدام المكننة والتكنولوجية في القطاع الفلاحي: بلغت كمية الأسمدة الموزعة بكافة أنواعها أكثر من 2,57 مئة ألف طن سنة 2010-2011 مقابل 2,39 مئة ألف طن سنة 2009-2010 و 1,72 مئة ألف طن سنة 2008-2009، وبالتالي زاد مستوى التخصيب من الحبوب في المنطقة التي ارتفعت من 130 ألف هكتار عام 2008-2009 إلى 404 ألف هكتار عام 2009-2010، 779.543 هكتار عام 2010-2011 للأسمدة الخلفية، ومن 382 ألف هكتار سنة 2008-2009 إلى 428 ألف هكتار عام 2009-2010 إلى 247.606 هكتار عام 2010-2011 لأسمدة التغطية. أما البذور فقد بلغت كمية البذور الموزعة على الفلاحين من طرف الشبكة (CCLS) 662,1 مليون قنطار للحملة 2011-2012، مقابل 446,1 مليون قنطار سنة 2010، وهو ما يمثل نسبة التغطية 47,7%، أما إنتاج البطاطا لغرض الاستهلاك، فقد بلغ إنتاج بذور البطاطا إلى 215.272 طن سنة 2011، بعدما بلغ 468.236 طن سنة 2010 و 534.217 طن سنة 2009 (الزراعية، 2012).

ومن أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر، هناك برنامج مرافقة الفلاحين والتعاونيات، أطلقت عليه عام 2009 بتأجير بنك الفلاحة والتنمية الريفية والدفع نقدا، وفي نهاية سبتمبر 2011، وصل توزيع الجرارات إلى أكثر من 829.7 جرار جديد والتي تمثل 11% من المرفأ الوطني، و 1252 حاصدة والتي تمثل 15,6% من المرفأ الوطني (rural m. d., la politique de renouveau agricole et rural en Algérie, 2012, p. 34).

خامسا تطور الإنتاج الفلاحي: إن السياسة المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال برامج التجديد الريفي في شقه المتعلق بالتكثيف الزراعي و العصرية، تسعى الى تحسين انتاج و إنتاجية الفروع ذات الاستهلاك الواسع حيث يتوقع أن تصل نسبة نمو القطاع الزراعي 8.33 % في الفترة 2009-2014 مع نسبة تغطية للطلب الغذائي بالإنتاج المحلي في حدود 80%.

1. الإنتاج النباقي: عرف الإنتاج النباقي في الجزائر تطورا ملحوظا كما و نوعا، غير ان بعض شعبه لم تحقق الأهداف المرجوة الجدول ادناه يلخص تطور اهم المحاصيل الزراعية في الفترة 2009-2014

جدول رقم (03): تطور الإنتاج النباقي 2009-2014 الوحدة: الف طن

البيان	الحبوب	البطاطا	الخضر	التمور	البقول الجافة	الزيتون
2009	5253	2636	7291	601	64	377
2010	4559	3300	8640	645	72	175
2011	3728	3862	9569	724	79	418
2012	5137	4219	10402	789	84	248
2013	4912	4928	11866	848	95	403
2014	3435	4674	12583	934	93	274.5

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 32 الى 35

يتضح من خلال معطيات الجدول ان انتاج الحبوب عرف ارتفاعا محسوسا سنة 2009 و 2012، ويعزى هذا الارتفاع الى

اجتماع مجموعة من العوامل أهمها:

- استعمال بذور عالية الجودة والأسمدة التي ساهمت في زيادة الإنتاجية.
- تشجيع الدولة المنتجين وذلك بشراء منتجاتهم من الحبوب بأسعار مغرية (45000 دج/طن للقمح الصلب، 35000 دج /طن للقمح اللين و 25000 دج /طن للشعير)

- ارتفاع معدل تساقط الامطار للموسم الفلاحي 2008-2009.
- اطلقت الدولة سياسة قرض الرفيق مع بداية سنة 2009 حيث بلغ عدد القروض 5263 قرض بقيمة 2.8 مليار دج وبلغ عدد المزارع الخاصة 600 الف مزرعة من اجمالي 1.1 مليون مزرعة موزعة على المستوى الوطن يغير ان الارتفاع النسبي في انتاج الحبوب عرف تراجع في الفترة 2013- 2014 بحيث بلغ 4912 الف طن و 3435 الف طن ونذكر من بين أهم الأسباب ما يلي:
- البرد الذي أصاب بعض المناطق و الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد، وحرائق موسم الصيف التي اتلفت 90 ألف ه سنة 2012 و 11 ألف ه سنة 2013.
- ظاهرة الجفاف والتصحر التي تهدد العديد من المساحات الزراعية، حيث يشير التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام 2010 أن الجزائر معرضة للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44% من أصل 8.6 ملايين ه مزرعة، وتخسر سنويا 7000 ه من الأراضي نتيجة التصحر(حديد، 2010).
- اما انتاج الحضر فقد عرف قفزة نوعية باعتباره مكون أساسي للسلة الغذائية في الجزائر، حيث انتقل انتاج شعبة الحضر من 7291 ألف طن عام 2009 الى 12583 ألف طن عام 2014 أي بنسبة ارتفاع 73 % ، حيث تضاعف إنتاج معظم المنتجات مرتين إلى ثلاث مرات فإنتاج البطاطا مثلا انتقل من 2636 ألف طن عام 2009 الى 4674 ألف طن عام 2014.
- كما ان انتاج الفواكه عرف زيادة في الإنتاج من 3037 ألف طن عام 2009 الى 4205 ألف طن عام 2014 وهذا راجع الى الدعم التقني والمالي (وسائل الري الحديثة الشتلات ذات نوعية جيدة). غير أن ارتفاع الإنتاج لم يقابله انخفاض في الأسعار التي بقيت تعرف تزايدا مستمرا أثر على نصيب الفرد منها. وقد عرف إنتاج التمور زيادة مطردة حيث انتقل من 601 ألف طن عام 2009 الى 934 ألف طن عام 2014 وكان مرد هذه الزيادة إلى الاهتمام الذي أولاه المسؤولون على هذا الفرع لأهميته في تنويع الصادرات خارج المحروقات، فالجزائر تصدر حوالي 54 نوع من التمور أهمها دقلة نور والدقلة البيضاء الى حوالي 40 بلد مضيف.
- 2. الإنتاج الحيواني: لقد عرف قطاع الثروة الحيوانية خلال العقود القليلة الماضية ارتفاعا بوتيرة غير مسبوقه. فقد أدى الطلب المتزايد على الأغذية التي تنتجها الحيوانات والمشتقة من منتجاتها إلى زيادات كبيرة في الإنتاج الحيواني، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتوفير كل الظروف بغية النهوض بهذا القطاع، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج الحيواني للفترة التي طبق فيها برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

جدول رقم (04): تطور الإنتاج الحيواني 2009-2014الوحدة: الف طن

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اللحوم الحمراء	271.59	263.26	267.41	240.87	242.20	252.64
اللحوم البيضاء	190.83	296.40	330.33	365.40	418.40	463.18
الالبان	2377.64	2854	3165.66	3063.84	3400.67	3648.55
البيض	193.56	224.53	229.10	266.33	299.35	303.03
الاسماك	132.27	97.9	104.01	110.48	104.05	101.58
العسل	3.96	5.07	5.09	5.24	6.15	5.70

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 31 الى 35.

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم 04 يتضح ان الإنتاج الحيواني عرف تطور في بعض الفروع و تذبذب في فروع أخرى، فإنتاج الألبان ارتفع من 2377.64 الف طن عام 2009 الى 3648.55 الف طن عام 2014 متأثراً بالزيادة في حظيرة الحيوانات الوطنية، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الابقار من 1747.7 الف راس عام 2010 ليلبلغ 2049.55 الف راس عام 2014 بزيادة نسبتها 17 % ، كذلك ارتفعت نسبة اعداد الأغنام ب 22 % أي من حوالي 22668.80 الف راس عام 2010 الى 27807.73 عام 2014. اللحوم الحمراء شهدت تذبذباً في الإنتاج من 271.59 الف طن عام 2009 الى 240.87 الف طن عام 2012 ليصل الإنتاج الى 252.64 الف طن عام 2014، كما أن إنتاج اللحوم البيضاء عرف زيادة مستمرة ليلبلغ 463.18 الف طن عام 2014 بعدما كان 190.83 الف طن عام 2009. من خلال ما سبق ذكره نجد ان الإنتاج الزراعي حقق زيادة معتبرة خلال فترة تطبيق البرنامج غير انها تبقى غير كافية لمجابهة الطلب المحلي المتزايد، فكان الحل لسد الفجوة الغذائية سوى اللجوء الى الاستيراد (Forum, 2013-2014) .

3. الوفرة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي: تعتبر من بين اهم المؤشرات التي تبرز ما مدى الارتباط بين الدول المنتجة والمصدرة للغذاء ومدى نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة

الوفرة الغذائية: تحسب الوفرة الغذائية بإضافة الواردات الى الإنتاج الوطني، اما نسبة الاكتفاء الذاتي فتساوي (الإنتاج الوطني / على المتاح للاستهلاك) $100 \times$

جدول رقم (05) تطور الوفرة الغذائية خلال الفترة 2009-2014

الوحدة: مليار دج

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الوطني	1507	1363	1696	2223	2555	2761
الواردات الغذائية	398	333	641	630	661	757
الوفرة الغذائية	1905	1696	2337	2853	3216	3518
معدل التغطية للإنتاج المحلي	79%	80%	72%	78%	79%	78%

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

يتضح من خلال الجدول ان الإنتاج الفلاحي ارتفع من 1507 مليار دج عام 2009 إلى 2761 مليار دج عام 2014 مما أدى الى ارتفاع معدل التغطية للإنتاج المحلي وتحسن في الوفرة الغذائية، لكن هذه الوفرة تعتمد بالدرجة الأولى على الواردات خاصة في السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والبقول الجافة والزيوت. وهنا ندرك خطورة تحديات الأمن الغذائي وهشاشته في الجزائر، حيث أن هذا العجز تسبب في استنزاف جزء كبير من الموارد المالية لشراء الغذاء من الخارج، وكان يمكن أن توجه إلى مجالات أخرى، في حين تشير المعطيات بأن معدلات الاكتفاء الذاتي منخفضة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، وهذا ما أدى بها باللجوء إلى الاستيراد، والجدول التالي يبين تطور نسبة الاكتفاء الذاتي بالكمية للفترة من 2009 إلى 2014.

الكمية: ألف طن

جدول رقم (06) نسبة الاكتفاء الذاتي من 2009 الى 2014

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج المحلي	21 543.16	23 735.3	25 139.9	27 803.58	30 600.77	29 544.27
الواردات	13 290.75	5482.46	2861.21	13 511.8	12 114.18	19 546.32
الصادرات	118.58	54.68	54.47	52.2	22.76	33.95
المتاح للاستهلاك	34 715.33	29 163.1	27 946.7	41 263.18	42 692.19	49 056.64
نسبة الاكتفاء الذاتي	62%	81%	90%	67%	72%	60%

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 31 الى 35

من خلال الجدول نلاحظ ان الإنتاج المحلي مقيما بالكميات عرف زيادة منتظمة ما عدا سنة 2014، كما ان نسبة الاكتفاء الذاتي عرفت تذبذبا من سنة الى أخرى، وهذا راجع بالأساس الى ارتباطها المطرد بكمية الواردات، ومن هنا يظهر جليا انه رغم الجهود التي بذلها القائمون على القطاع من اجل تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الا انه لا تزال الواردات من السلع الأساسية في ارتفاع.

المحور الثالث: خطط الفلاحة وخطة العمل الزراعي 2015-2019

تعددت البرامج الرامية لتحقيق الأمن الغذائي سواء على المستويين الدولي أو الإقليمي والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد في سد حاجياتها من السلع الاستراتيجية على الاستيراد سعت عبر العديد من البرامج والمخططات إلى رفع الإنتاج والإنتاجية للتقليل من الارتباط بالخارج خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية التي أفرزتها كل من فيروس كورونا 2019 والحرب الروسية الاكرانية 2022 وتأثيرهما المباشر على الإمدادات الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية

أولا عرض مخطط الفلاحة 2015-2019:

يعد هذا المخطط إستراتيجية تكميلية لمحاولة النهوض بالقطاع الزراعي كما ونوعا من اجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام ويرتكز هذا المخطط على الدعائم الثلاثة التالية (الطب ومصطفى، 2021) :

1. الزراعة والثروة الحيوانية: تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءاته، متابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية،

2. الأحواض المائية والغابات: فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية

3. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

لقد حددت وزارة الوصية آفاقا تنموية لتحقيق نمو زراعي يصل إلى 05% وتحقيق قيمة إنتاج تفوق أربعة آلاف 4000 مليار دينار جزائري. العلم أنها حققت سنة 2016 قيمة ثلاثة آلاف 3000 مليار دينار، واستحداث 1,5 مليون منصب شغل، وتخفيض 30% من فاتورة الواردات الغذائية من سنة 2016 بحوالي 02 مليار دولار، ومضاعفة الصادرات إلى 1,1 مليار دولار.

ثانيا نتائج مخطط الفلاحة 2015-2019:

1. المساحة الزراعية: عرفت المساحة الزراعية الإجمالية (SAT) ارتفاعا محسوس خلال فترة تطبيق المخطط حيث زادت بنسبة 04 % اي حوالي 1.5 مليون ه غير ان المساحة الزراعية المستغلة (SAU) لم ترق الى مستوى التوقعات ببلوغ 10 مليون ه في نهاية 2019 وذلك من خلال زيادة المساحة المسقية ب 2.5 مليون ه و الجدول التالي يبين جهود الدولة لزيادة المساحة المسقية

الجدول رقم (07) تطور المساحة الزراعية في الفترة 2015-2019 الوحدة مليون هكتار

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
المساحة الزراعية الإجمالية	1.82	1.82	3.30	3.30	0.39
نسبة م/الزراعية من م/الإجمالية	-	0.03	0.18	0.03	0.42
المساحة الزراعية المستغلة	0.04	0.04	0.04	0.04	-
نسبة م/الزراعية المستغلة من/الزراعية الإجمالية	16.05		5.47	9.73	20.18
المساحات المسقية(ألف هكتار)	14.37	14.37	23.28	26.29	20.52
نسبة م/المسقية من م/الزراعية المستغلة	6.65	3.10	3.10	208	273.70

المصدر أعداد الطالب اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية من 36 الى 42

كما يجب التنويه الى ان مخطط الفلاحة 2015-2019 ومن خلال وزارة الموارد المائية تم وضع اسس استراتيجية تماشى مع مضمون المخطط الوطني للمياه (PNE) وتمثل في: (Algérie, 2018)

- متابعة تعزيز وتسخير الموارد المائية التقليدية والغير تقليدية لإمداد مناطق العجز والهضاب العليا.
- اعادة تاهيل وعصرنة وتوسيع شبكات الري تماشيا مع استراتيجية الامن الغذائي وشرح زيادة المساحة المسقية الى 1 مليون هكتار ليصل مجموعها الى حدود 2.2 مليون هكتار .
- اعادة تاهيل شبكات المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي ويتوقع خلال الفترة 2015-2019 انشاء 17 محطة تصفية مياه الصرف الصحي و 103 محطة ضخ و 136 خزان و 10 000 كم من قنوات الخاصة بالمياه واعادة تاهيل 20 000 كم اخرى. كما يتوقع انجاز 60 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي ومياه البحيرات بطاقة استيعابية تكفي 04 ملايين نسمة.

2. العمالة الزراعية : كان هدف الحكومة زيادة العمالة ب 1.5 مليون منصب وذلك من خلال برامج دعم وخلق بيئة تساعد في تثبيت سكان الأرياف والاعتناء بالمرأة الريفية و توفير كافة المرافق التي من شأنها ان تحد من نزوح الطاقات الشبانية نحو المدن و الجدول التالي يبين تطور العمالة في كل قطاع من قطاعات الدولة ويجب التنويه الى ان العمالة الزراعية تتميز بالموسمية مما يجعل عملية إحصائها غير دقيقة وهو ما يؤثر في نتائج الدراسات التي تعنى بهذا الموضوع.

الجدول رقم (08) تطور العمالة الزراعية والعمالة الكلية الفترة 2015-2019 الوحدة ألف عامل

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
التجارة و الخدمات	6.524	6.620	6.417	6.726	6.857
البناء و الاشغال	1.776	1.895	1.847	1.774	1.890
الصناعة	1.377	1465	1493	1.434	1.450
الزراعة	917	865	1.102	1067	1083
مجموع العمالة الكلية	10.594	10.845	10.858	11.001	11.281

المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات ONS نشرية 2018 و 2019

الملاحظ ان نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية في سنة 2015 هي الأضعف أي حوالي 8.6 % وعلى النقيض من ذلك فان القطاعات الاخرى تمثل العمالة فيها بوتيرة لا بأس بها فقط قطاع التجارة والخدمات عرف نسبة نمو قدرت بحوالي 4.85 % خلال فترة الدراسة يليه قطاع البناء و الاشغال الذي نما بنسبة 6 % ثم قطاع الصناعة الذي كان يوظف 1377 الف عامل سنة 2015 وارتفع العدد ليصبح 1450 الف عامل سنة 2019 .

3. مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي: ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ب 2.48 % خلال فترة مخطط الفلاحة كما ان نسبة الناتج الزراعي الإجمالي عرفت نموا مضطربا فانتقلت من 11.81 % سنة 2015 الى 14.77 % سنة 2019 وهي نسب مرتبطة بزيادة الانتاج النباتي خاصة الخضر التي عرفت توجه الدولة للرفع من الإنتاجية عن طريق استعمال البذور والشتلات ذات نوعية جيدة ومدعمة بادوية ساهمت في تقليص التكاليف الإجمالية ورفع المردودية مما زاد في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09) الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي الوحدة مليون دولار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	166 894	160 090	167 575	204 523	171 157
الناتج المحلي الزراعي	19 718	19 551	20 565	20 767	25 291
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بالدولار	493	478	492	487	588
نسبة الناتج الزراعي إلى الإجمالي	11.81	12.21	12.27	10.15	14.77

المصدر اعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المنظمة العربية للتنمية الزراعية من 36 الى 42

عرف الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 2.48 % خلال فترة تطبيق مخطط الفلاحة كما ان نسبة الناتج الزراعي الى الإجمالي عرفت نموا مضطربا فانتقلت من 11.81 % سنة 2015 الى 14.77 % سنة 2019 وهي نسب مقبولة مرتبطة بالزيادة في حجم انتاج خاصة النباتي . كما عرف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي زيادة معتبرة غير انها تبقى دون حجم الموارد المالية التي صخرة لاعطاء توازن للناتج المحلي الذي يبقى تحت رحمت عائدات قطاع المحروقات

4. **الانتاج الحيواني و النباقي**: استكمالا لسياسة التجديد الفلاحي والريفي يتوقع القائمون على القطاع الزراعي من خلال مخطط الفلاحة 2019 تحقيق النتائج التالية :
 - **شعبة الحبوب**: يتوقع أن تصل كمية الإنتاج إلى 6,78 مليون طن، كما أنه سيتم التخلص نهائيا مناستيراد محصول القمح الصلب، وهذا من خلال زيادة الأراضي المروية التي سترتفع من 230 ألف هكتار إلى 600 ألف هكتار، كما سيتم زيادة صوامع تخزين الحبوب ب 19 صومعة بطاقة تخزين 8,2 مليون قنطار، ومضاعفة مطاحن الحبوب عن طريق إنجاز 17 مؤسسة طحن جديدة.
 - **شعبة الحليب**: العمل على رفع قدرة الإنتاج لبلوغ 5 ملايين لتر من الحليب الطازج في آفاق 2019، وبالتالي تغطية الطلب المحلي، مع العلم ان الإنتاج في سنة 2016 بلغ 938 مليون لتر ويتم سنويا استيراد 404716 طن من مسحوق الحليب لتغطية العجز المسجل في هذه الشعبة.
 - **شعبة اللحوم الحمراء**: سوف يرتفع إنتاج اللحوم الحمراء من 10 آلاف إلى 60 ألف طن، يغرض تحقيق نسبة 100 % من تغطية الطلب المحلي ، كما أنه سيتم تطوير منظومة التسمين للأنعام، واستحداث ثلاثة مسالخ عصرية جديدة في كل من بوقطب، عين الإبل، عين مليلة.
 - **شعبة اللحوم البيضاء**: توقع إنتاج 5,8 مليون قنطار سنة 2019 من اللحوم البيضاء، و 8,9 مليار وحدة بيض، وتصدير 700 مليون حبة بيض.
 - **شعبة البقوليات**: العمل على مضاعفة إنتاج البقوليات من 873,950 قنطار في الموسم الزراعي 2014 / 2015 إلى مليونين قنطار سنة 2019 ، وضمان تغطية بنسبة 100 % محصول العدس والحمص.
 - **الطماطم الصناعية**: تسعى الحكومة إلى إنتاج 11 431 711 قنطار من الطماطم، والعمل على تصدير 25 ألف طن بقيمة 60 مليون دولار
 - **البطاطس**: تعتبر من أهم الخضار المستهلكة على المستوى العالمي و الوطني وتطمح الحكومة إلى إنتاج 6,7 مليون طن، وتصدير 70 ألف طن بقيمة 30 مليون دولار.
 - **التمور**: تسعى الحكومة لإنتاج 12,6 مليون قنطار، وتصدير 100 ألف طن بقيمة 100 مليون دولار، مقابل 30 ألف طن سنة 2016.
 - **الزيتون**: تسعى لإنتاج 8,1 مليون قنطار سنة 2019، وتنمية الصادرات من زيت الزيتون إلى 05 مليون لتر بقيمة 14 مليون دولار.
 - **عسل النحل**: دعم مربي النحل من خلال القيام بفتح تخصصات خاصة بتربية النحل على مستوى مراكز التكوين المهني وتقديم مساعدات عينية من اجل تكثير عدد الخلايا وإعطاء أوعية عقارية موزعة في الغابات والأحراش حيث يتوقع إنتاج 10 آلاف طن سنة 2019 وتصدير 100 طن.
- بعد سرد أهم التوقعات والأهداف المرجوة من برنامج الفلاحة 2015-2019 نعطف على ذكر اهم النتائج المحققة لأهم السلع الغذائية الواجب تطويرها كما ونوعا والتي لها ثقل في سلة الواردات والجدول التالي يبين التطور الكمي لبعض المنتجات الحيوانية والنباتية.

الجدول رقم (10) تطور الانتاج النباتي و الحيواني 2015-2019 الوحدة الف طن

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	3829,37	3445,16	3478,07	6065.94	5633.45
الخضر	12785.42	8880.20	8882.46	9464.27	8619.98
الزيتون	420,33	696.43	684.46	860.78	868.75
الزيوت النباتية	86.67	99.55	99.36	137.59	115.82
اللحوم الحمراء	525.58	537.74	543.89	529	509.82
اللحوم البيضاء	293.44	515.44	529.81	540	299.43
البيض	385.41	401.51	394.23	314.04	341.56
البقوليات	107,35	77.31	107.21	146.30	146.56
التمور	990.38	1029.60	1058.56	10947	1136.03

المصدر اعداد الطالب اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية من 36 الى 42

عند تحليل البيانات في الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن الإنتاج الزراعي ارتفع من حيث القيمة بنسبة 6.1% سنة 2019 حيث انتقل من 3281 مليار دج (حوالي 28 مليار دولار) سنة 2018 الى 3482 مليار دج ما يعادل 29.1 مليار دولار. انتقلت اللحوم البيضاء من 5.4 مليون قنطار سنة 2018 الى 5.6 مليون قنطار سنة 2019 وانتقل انتاج القمح الصلب من 31.78 مليون قنطار سنة 2018 الى 32.1 مليون قنطار سنة 2019 والبطاطا انتقلت من 46.5 مليون قنطار الى 50.2 مليون قنطار بين سنتي 2018 و 2019.

كما بلغت نسبة تغطية الحاجات الوطنية من الغذاء (الإنتاج الفلاحي المحلي) 73% وذلك باستغلال مساحة زراعية قدرت ب 8.6 مليون هكتار سنة 2019.

كما تشير الإحصائيات للفترة من جانفي الى نوفمبر 2019 الى تراجع واردات المنتجات الزراعية بقيمة 767.2 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 اما خلال الخماسي 2015-2019 بلغ معدل نمو القطاع الزراعي 3.1% حيث حققت شعبة الخضر نمو ب 3% واللحوم البيضاء والحمر 4.18% و 1.4% على التوالي وانتاج البقوليات ارتفع بنسبة 8% الزيتون 12.5% وشعبة الطماطم الصناعية والتمور ساهمت بنسبة 8.6% و 04% في نمو الناتج الزراعي. بالرغم من تسخير موارد ضخمة لتحسين أداء القطاع الزراعي غير أن النتائج المحققة لم ترق إلى حجم التوقعات وهو ما تم محاولة تداركه في الخماسي 2020-2024

المحور الرابع خطة العمل الزراعية الحكومية 2020-2024

سجل القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة نتائج طيبة غير أن إمكانيات التحسين لا تزال كبيرة خاصة وان القطاع مطالب بالتأقلم مع المتغيرات المتعلقة بالحيط الخارجي باعتبار التفتح خيار ثابت ومحمتم وكذلك مع المعطيات الداخلية من ناحية تطور الطلب على المنتجات الزراعية. على الصعيد الخارجي تتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة أن الطلب العالمي على السلع الزراعية سيواصل ارتفاعه مع تفاوت كبير بين البلدان أما بالنسبة للعرض فيتوقع أن ينمو الإنتاج الزراعي

ب1.5% سنويا مقابل 2.2% خلال العشرية المنقضية وذلك بسبب محدودية التوسع في الأراضي الزراعية وتنامي الوعي بضرورة ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

ومن ابرز التوقعات تراجع أسعار الحبوب على المدى القصير لتعاود الارتفاع على المدى المتوسط بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج و توقع ارتفاع أسعار اللحوم بحوالي 20% في 2024.

ترمي الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة خلال الخماسي 2020-2024 إلى تنفيذ خارطة طريق بغية تحقيق الأهداف المسطرة مع الحرص على استدامة الموارد الطبيعية في ظل التحديات المناخية.

في اطار هذه الخطة تم العمل على خلق اقطاب زراعية كبرى تهتم بالمحاصيل الإستراتيجية وتطوير الزراعة الصحراوية وسيتم تطبيق برنامجين على مدار 05 سنوات وسيكونان جزءا من سلسلة برامج أخرى.

« برنامج ذو أولوية قصير المدى : يستمر لمدة سنة ونصف اعتبارا من النصف الثاني من عام 2020 ويمتد حتى عام 2021 ويهدف الى دعم المزارعين وتشجيع إنتاج الحبوب وتحسين الزراعة الصحراوية وتنمية المحاصيل الزراعية (فول الصويا الذرة وبنجر السكر).

« برنامج شامل متوسط الأجل : يهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي و الارتقاء بالقدرات البشرية وإنشاء نظام تمويل لصالح المشاريع الصغيرة و المتوسطة وتنمية قطاعات البقوليات و الطماطم الصناعية و البطاطا و الحبوب بأنواعها مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التداخلات التي من شأنها أن تؤثر على الخطط الزراعية المنتهية ويمكن حصر أهم الأهداف التي وضعت ضمن خارطة الطريق بغرض تنمية القطاع الزراعي في :

- بعث الاستثمار المهيكل، وتنمية الشعب الإستراتيجية خاصة الحبوب و ترشيد النفقات العمومية التقليل المحسوس في فاتورة الإستيراد وتشمين المنتجات الفلاحية (الزراعات الصناعية و التصدير)،
- إدراج رأس المال في الفلاحة، والرقمنة لبعث نجاعة التسيير و دعم مجال الابتكار و دفع المؤسسات الصغيرة و تحسين المداخليل بالعالم الريفي و توفير معالم التأطير الاجتماعي والمهني للفلاحين.
- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية و المخلفات (القول السوداني والكولزا والصويا) و السكر (البنجر السكري) و الذرة و غيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية لها آثار على الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.

أولا امكانيات القطاع الزراعي من حيث المساحة :

صنف برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة الجزائر كأول دولة افريقية من ناحية الأمن الغذائي ما بين 2018 و 2020، وعليه تعتبر الجزائر البلد الإفريقي الوحيد الذي تم تصنيفه مع أغلبية الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و روسيا والصين و البرازيل و استراليا.

تتربع الجزائر على مساحة إجمالية حوالي 2.38 مليون كم² وتمثل المساحة الزراعية الكلية (SAT) 48 مليون هكتار منها حوالي 8.5 مليون هكتار مساحة صالحة للزراعة (SAU) يمتلك الخواص منها 5.7 مليون هكتار و الباقي 2.8 مليون هـ تابعة للأموال الخاصة للدولة مقسمة بين المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية و المزارع النموذجية

ثانيا أهم انجازات القطاع الزراعي 2020-2024: (Service)

1. فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية: عرف إنتاج أهم الشُّعب ارتفاعا سنة 2020، بالرغم من جائحة كورونا والجفاف وذلك بفضل جهود الفلاحين والمواين والمهنيين والفاعلين في المجال الفلاحي.

- لقد شهد إنتاج الحبوب ما يعادل 43.9 مليون قنطار في سنة 2020، بينما كان (37.6 مليون قنطار) عام 2015 أي بنسبة ارتفاع تبلغ 17% وهو الأمر ذاته بالنسبة للبقوليات الجافة التي بلغ إنتاجها 1,2 مليون قنطار أي بزيادة 32% مقارنة مع سنة 2015، حيث كان 874 ألف قنطار.

فيما يتعلق بمادة البطاطا فقد بلغت كمية الانتاج 46.6 مليون قنطار في 2020 مقابل 45.4 مليون قنطار في 2015 بنمو 3% ولقد تم تقليص الكميات المستوردة من بذور البطاطا بحوالي 50% و الذي يعتبر مكسبا هاما، إذ سواصل هذا المسعى من أجل تقليص الواردات من هذه المادة بقدر كبير.

- وحققت شعبة الطماطم الصناعية، نتائج غير مسبوقة ، بفضل تحسين التنظيم واتخاذ إجراءات تحفيزية لفائدة الفلاحين فتم تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير كما بلغ إنتاج التمور ما يزيد عن 11 مليون قنطار في 2020 مقابل 9,9 مليون قنطار سنة 2015 أي بارتفاع 16% وتم تسجيل تطور في باقي الشعب على غرار الحليب الطازج. بمتوسط إنتاج يقدر بـ 3.5 مليار لتر خلال فترة 2015-2020، بالمقارنة ب 2010-2014، حيث كان متوسط الانتاج 3.1 مليار لتر أي بمعدل نمو 13% بين الفترتين،

- بلغ إنتاج اللحوم الحمراء 5,3 مليون قنطار كمعدل الفترة 2015-2020 مقابل 4.4 مليون قنطار في الفترة (2010-2014) أي بنمو 21%، واللحوم البيضاء فاقت 5.4 مليون قنطار في 2020 مقابل 4.9 مليون قنطار في 2015. بمعدل نمو 9% و تم الشروع في إنتاج السلجم الزيتي على مساحة 3.349 هـ و كللت هذه التجربة الأولى بنتائج ايجابية من خلال تحقيق إنتاج يزيد عن 16 ألف قنطار منها أكثر من 13 ألف قنطار موجهة للصناعات التحويلية، ما يعادل ربعا بقيمة 800 ألف دولار أمريكي.

- وفيما يتعلق ببرنامج تطوير الذرة الصفراء، فقد ارتفعت مساحة هذا المحصول من 79 هـ في 2019 إلى 18.000 هكتار في عام 2020، بينما بلغت المساحة الإجمالية المزروعة 25.000 هـ بولايات الجنوب على وجه الخصوص، بتوقعات إنتاج 1,2 مليون قنطار، أي بربح يعادل 37.5 مليون دولار و الأهداف المسطرة عام 2024 ستسمح بتغطية 50% من الاحتياجات الوطنية بمساحة 300.000 هـ

- وفيما يتعلق بالقمح الصلب، تم وضع خطة جديدة للرفع من هذا المنتج الإستراتيجي مع الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل تقنية تحدد المناطق المؤهلة لإنتاج هذا النوع من الزراعات. كما ستسمح المقاربة بتوجيه دعم الدولة لهذه الشعبة الإستراتيجية. كما تم وضع برنامج متكامل لتنمية الأشجار المثمرة و المقاومة في المناطق المؤهلة لها، من خلال تخصيص مساحة 300.000 هـ لتوفير المداخل و الثروات للسكان، لاسيما الشباب و النساء الريفيات منهم.

2. القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الكلي: ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق قيمة مضافة حقيقية كانت ضعيفة اذا ما قورنت بحجم الموارد المصخرة وهذا يرجع لعدة اسباب من اهمها عدم وضوح السياسات الزراعية من حيث تحديد الاطار الزمني لتطبيقها وكذلك ارتباط هذه السياسات بتغيير الحقائق الوزارية هذا من جهة ومن جهة اخرى اجمع المختصون بالشأن الفلاحي ان هذا القطاع لا يزال يتبع اساليب تكنولوجية نوعا ما قديمة تؤثر بشكل مباشر على العملية الزراعية خاصة الحبوب ويظهر ذلك جليا عند مقارنة الاراضي المزروعة بالاراضي المحصودة التي تظهر وجود فارق كبير خاصة في موسم الحصاد نتيجة الحرائق الناتجة عن الات الحصاد. والجدول التالي يبين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني خلال الفترة من 2020 الى 2024

جدول رقم (11) تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للاقتصاد الكلي 2020-2024 الوحدة نسبة نمو سنوية

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
النسبة المتوية	2.8	-2.21	5.2	3	5.3

المصدر اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

Consulté le 18/01/2026 <https://indicator.org.albankaldawli.data/>

يتضح من خلال بيانات الجدول ان القيمة المضافة عرفت تذبذبا خلال الفترة 2020-2024 حيث بلغت 2.8% سنة 2020 لتتخفف الى ناقص 2.21 % سنة 2021 لترتفع من جديد متجاوزة نسبة 5 % سنة 2024 ويرجع هذا التذبذب الى تاثر الاستراتيجيات المنتهجة بعوامل خارجية كالحرب الروسية الاكرانية التي قطعت الامدادات من حصة الحبوب الى الدول المستوردة من بينها الجزائر مما اثر على توفر البذور من جهة وكل ما يتعلق بالعملية الانتاجية من اسمدة ومبيدات. كما لا ننسى العوامل الطبيعية التي كان لها اثر كبير في تدهور الغطاء النباتي وعزوف الفلاحين على المخاطرة في ظل الجفاف الذي تكرر لعدة سنوات.

3. مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي:

أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالقطاع الفلاحي، مستندة إلى ترسانة من القوانين التي تهدف إلى تنظيمه والتحكم في مخرجاته، نظراً لدوره المحوري في الاقتصاد الوطني. وقد حرصت على تطوير هذا القطاع واستثمار كافة المؤهلات والموارد المتوفرة للنهوض به. إذ يُمكن من خلال تحقيق إنتاج زراعي قوي تعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، مما يساهم بدوره في تقليل فاتورة الواردات الغذائية الزراعية. بناءً على ذلك، سنقوم بتحليل إسهام قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي.

الجدول رقم (12) تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الفترة 2020-2024 الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الفلاحي	نسبة الفلاحي الى الاجمالي
2020	18 476.9	2546.9	13.78
2021	22 244.4	2688.3	12.08
2022	28 386.5	3326.1	11.72
2023	35 588.7	4206.9	11.82
2024	36 105.5	5415.82	14.99

المصدر: اعداد الطالب اعتمادا على

الديوان الوطني للإحصائيات تصفح على الموقع الالكتروني بتاريخ <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique210> 20/01/2026

من خلال استقراء البيانات في الجدول اعلاه يتضح لنا ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي المحلي لا تزال متواضعة لا تتجاوز 15% لذلك وجب اعادة النظر في مدى نجاعة السياسات المطبقة وايجاد حلول شاملة مبنية على انقراض الاخفاقات لرفع الناتج المحلي الى مستوى يحقق اكتفاء ذاتي ويعطي دفعة للتصدير ووجوب التنويه الى ان الجزائر حققت اكتفاء ذاتي في بعض الشعب كاللحوم البضاء والخضر والبيض.

4. مساهمة القطاع الفلاحي في سوق العمل: (طبي 2024), كغيره من القطاعات الاقتصادية يساهم القطاع الفلاحي بشكل كبير في استقطاب اليد العاملة لما يتميز به من مرونة في تحرك العاملين فيه دخولا وخروجا لذلك يكون من الصعوبة تحديد حجم العمالة الفلاحية غير ان الدولة عبر الوزارة الوصية تسعى لخلق فضاء في الارياف يساعد على تثبيت اليد العاملة بتوفير الحاجيات الاساسية لتخفيف الضغط على المدن والجدول التالي يبين حجم العاملين في القطاع الفلاحي حسب معطيات البنك الدولي

الجدول رقم (13) مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي القوى العاملة الفترة 2020-2023 الوحدة: الف عامل

السنوات	2020	2021	2022	2023
القوى العاملة الكلية	12.047	12.323	13.020	13.174
القوى العاملة في الزراعة	1186	1216	1337	1310
نسبة المساهمة %	9.84	9.87	10.27	9.94

المصدر اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

Consulté le 18/01/2026 <https://indicator.org.albankaldawli.data/>

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 13 يتضح ان حجم العمالة عرف زيادة نسبية خلال فترة الدراسة اذ انتقل من 1186 الف عامل سنة 2020 الى 1310 الف عامل سنة 2023 بنسبة زيادة 10.45 % لكن رغم هذه الزيادة يبقى القطاع الفلاحي يتخبط في مشكل نقص الايدي العاملة خاصة في بعض المواسم التي يتزامن فيها الطلب على العمالة من القطاعات الاخرى خاصة قطاع الخدمات وما يميز العاملين في القطاع الفلاحي هو عدم الانتظام والاستمرارية والعزوف عن الانتساب الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء **CASNOS** مما يصعب عملية احصاء العدد الحقيقي للعاملين فيه.

ويجب التذكير ان الهدف المسطر خلال الفترة المدروسة كان بلوغ نسبة العمال في القطاع الفلاحي 15% هذه النسبة التي تبدو صغيرة تحتاج الى جهود جبارة الى سياسات تصحيحية لخلق التوازن بين قطاعات الدولة.

5. توسيع الأراضي المسقية: بلغ مجموع الأراضي المسقية إلى غاية نهاية سنة 2020، 1,47 مليون هـ، مقابل 1,2 مليون عام 2015. فيما بلغت المساحات المجهزة بأنظمة السقي المقتصد أكثر من 969 ألف هـ أي 66% من المساحة الاجمالية، مقابل 639.000 هـ سنة 2015. وقد تم العمل على توسيع المساحة المسقية الخاصة بالحبوب بما يعادل 34.000 هـ إضافية أي 17% من الأهداف المسطرة في ورقة الطريق (2020-2024). وفي هذا السياق، تسعى الجهات الوصية إلى توسيع المساحة المسقية من خلال تطوير محطات جديدة وبتقنيات عصرية مقتصدة للمياه.

6. العقار الفلاحي: في إطار عملية تحويل حق الانتفاع من الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة إلى حق امتياز، تم تسليم 185.500 عقد امتياز من أصل 203.828 مستفيد ما يمثل مساحة قدرها 2.131.729 هـ من أصل 2.284.262 هـ اما استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، تم منح مساحة تناهز 960.000 هـ لفائدة 22.700 مستفيد. حيث تم تنصيب 11.449 مستثمر على مساحة 739.815 هـ، من بينهم 4.100 مستثمر باشرروا فعليا عمليات الاستصلاح على مساحة 150.000 هـ في إطار إجراءات الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية (APFA)، تم منح 1.200.000 هكتار لفائدة 139.918 مستفيد، منهم 23.730 تحصلوا على عقود الملكية لمساحة تقدر بـ 192.977 هـ وذلك منذ صدور قانون الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية في 1983 و تم استرجاع ما يفوق 750.000 هـ من الأراضي الفلاحية غير المستغلة ضمن برامج الاستصلاح.

7. الإطار التنظيمي للمنظم للقطاع الفلاحي: لقد تجسدت الاهداف التنظيمية من خلال هيكله القطاع ودعمه بإصلاحات ادارية اهمها:

- إنشاء وتفعيل ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية لتشجيع الاستثمار الفلاحي بالمناطق الجنوبية والتركيز على الزراعات الصناعية كالحاصلات الزيتية والعلفية والسكرية من خلال رفع كافة أشكال البيروقراطية وإدراج الرقمنة لتعزيز الشفافية وضمان مبدأ تكافؤ الفرص للحصول على الإستثمار.

- إصدار جملة من المراسيم التنفيذية التي لها آثار إيجابية على التنمية الزراعية من ضمنها المرسوم الخاص بإنشاء التعاونيات الفلاحية وذلك المتعلق بإنشاء واعتماد مكاتب الدراسات الفلاحية وإستصدار نص المرسوم التنفيذي المتعلق بمنح الامتياز الفلاحي، لرفع العراقيل الإدارية على المستثمرين وتأمينهم وترسيخ الشفافية في الحصول على العقار وتشجيع الاستثمار في المناطق الشمالية، من خلال الرقمنة.
- إطلاق نظام الثلاثية، يتمثل في اتفاقية شراكة بين الجزائرية للحوم التي تسير المذابح الكبرى و الديوان الوطني لأغذية الأنعام والمربين، حيث تسمح هذه المقاربة بالاستعمال الجيد لمركبات الذبح و ضمان تموينها المنتظم بالمواشي و تقليص الواردات و تعزيز القدرات اللوجستية من أجل الضبط الأمثل للإنتاج الزراعي.
- مباشرة عملية إحصاء المستثمرات الفلاحية والثروة الحيوانية، على إثر مرور عشرينين عن الإحصاء السابق في عام 2001، عرف القطاع خلالها تحولات عميقة مما استوجب تحيين المعطيات.
- إعادة هيكلة مجموعة تطوير المنتجات الفلاحية (GVAPRO) لتصبح شركة مساهمة اقتصادية عمومية تهدف إلى تطوير المحاصيل الفلاحية الاستراتيجية.
- مشروع إنتاج الحبوب و البقوليات بتيميمون لرفع الإنتاج إلى 170 ألف طن سنويا خلال مرحلتين :
- * **المرحلة الاولى:** تبدأ بالتزامن مع انطلاق حملة الحرث والبذر في اكتوبر 2024 حيث يلتزم الشريك الايطالي باستصلاح 3000 هـ موجهة مباشرة لشعبة القمح كما يلتزم باستصلاح 10000 هـ في الدورة الزراعية المقبلة مخصصة للبقوليات والزراعة الزيتية.
- * **المرحلة الثانية:** يتم خلال هذه المرحلة استصلاح 6000 هـ خلال الفترة 2025-2027 ليلبغ اجمالي الاراضي المستصلحة 35 الف هـ 2028.
- تم تحويل 174 مزرعة نموذجية موزعة عبر كامل التراب الوطني بمساحة تقدر بحوالي 114 الف و 393 هـ الى وحدات انتاجية مخصصة للزراعات الزيتية والبذور و البقوليات والاشجار المقاومة كشجرة الأركان والفسق، بالإضافة إلى إكثار البذور وستكون شركة EPE-SPA SODELSEC مسؤولة عن قطاع البقوليات، و تم تخصيص مساحة تزيد عن 38.500 هـ لزراعة البقوليات مثل العدس والحمص، بينما ستكون شركة EPE-SPA SODEOL مسؤولة عن قطاع البذور الزيتية، حيث تم تخصيص مساحة تزيد عن 33300 هـ لزراعة نباتات البذور الزيتية كالكولزا و عباد الشمس وستتولى شركة "EPE-SPA SODEAR" رعاية فرع الأشجار المقاومة حيث خصصت مساحة 2925 هـ لزراعة أشجار الأركان و 1400 هـ لأشجار الفستق، فيما مهمة تكثيف البذور عهدت إلى شركة SPA "EPE-SODEAR"، فرع « SODESEM » على مساحة 21000 هـ.
- انشاء قطب فلاحي بمنطقة واد الزين ولاية ادرار بمساحة 53000 هـ يضم كل من : فرع الزراعات الغذائية لشركة سوناطراك وكوسيدار افريكو و الديوان الوطني لتغذية الانعام وتربية الدواجن ONAB والشركة القابضة افروديف
- وضع الاتفاقية الإطار للتمويل و عصرنة وحدات الإنتاج الفلاحي بين : المؤسسة الاقتصادية العمومية لتطوير الزراعات الاستراتيجية DCAS والمؤسسة العمومية لتسويق المعدات والالات الفلاحية PMAT وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

من خلال تجربة الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي كغيرها من الدول التي تعتمد في سد حاجياتها من الغذاء على الاستيراد اعتمدت العديد من المخططات الطموحة خلال العشرين سنة الاخيرة والتي كان لها جميل الاثر على تطور القطاع الزراعي والاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال النتائج المحققة على عدة مستويات كلية وجزئية منها ارتفاع الناتج الزراعي سنة 2024 ليعطي الطلب المحلي بنسبة 73%

غير ان ما تم تحقيقه من نتائج يتصادم مع حجم الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر فشساعة المساحة الزراعية الكلية التي بلغت ما يقارب 44 مليون هكتار تستغل منها 8.6 مليون هكتار فقط أي بنسبة حوالي 20% كانت ستجعل من الجزائر سلة عالمية للعديد من المنتجات الزراعية وقبلة لاستثمارات عالمية وبشكل عام فان قطاع الزراعة تواجهه تحديات كبيرة لزيادة وخلق فرص عمل جاذبة لليد العاملة المؤهلة والشابة ومضاعفة فعالية الاستثمارات والسياسات الزراعية لتعزيز مرونة هذا القطاع في مواجهة الاكراهات العديدة و المتكررة كتغير المناخ وندرة و شح التساقطات هذه التحديات قوبلت ببرامج طموحة أهمها برنامج التجديد الفلاحي الذي أعطى نفسا جديدا لهذا القطاع ومهد الطريق لبرامج أخرى لمواصلة العمل من اجل تحقيق الأهداف المسطرة ومن بين هذه البرامج مخطط الفلاحة الذي نرى انه لم يحقق غالبية الأهداف خاصة في الشعب الاستراتيجية كالحبوب و اللحوم والحليب التي مازالت تستورد منها كميات كبيرة لتغطية جملة الطلب المحلي.

أما الأهداف التي وضعت في الفترة 2020-2024 فلم تظهر نتائجها بشكل كبير ما عدى زيادة في شعبة الخضر وزيادة الاهتمام بالزراعة الصحراوية لرفع مساحة الأراضي المسقية. وبالتالي قطاع الزراعة لم يحقق الأهداف المنشودة ولازال قطاع المحروقات يتصدر إيرادات الدولة من خلال الجباية البترولية وتبقى من وجهة نظري المتواضعة ان الشراكة الأجنبية مع بعض الدول التي حققت اكتفاءها الذاتي في القطاع الزراعي تبقى أحد أنجع الحلول التي يمكن أن ندخر من خلالها الجهد والوقت لتحقيق الأمن الغذائي في ظل عالم مجهول المعالم.

كما يمكن عرض جملة من النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

— إن القطاع الفلاحي لم يساهم بشكل كبير في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة رغم تعدد السياسات الزراعية المطبقة وبقي الاقتصاد الوطني يعتمد على المحروقات في اعداد قانون المالية وحشد الارادات التي تغطي نفقات الدولة وهذا ما تم طرحه في الفرضية الأولى أي ان هناك علاقة طردية بين السياسات الزراعية والنتائج المحققة في القطاع .

— اغلب النتائج التي وضعت في مخطط عملا للفلاحة (2015-2019) لم يتم الوصول اليها حيث اصطدمت بالتطورات التي عرفها المشهد الدولي من تفشي لوباء كوفيد19 والحرب الروسية الاكرانية

— ان المشهد العام للقطاع الفلاحي ومن خلال تتبع حجم الواردات الزراعية يتضح لنا ان الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي خاصة في السلع الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب فهي لازالت تستورد كميات كبيرة لتلبية الطلب الداخلي وهذا ما يتنافى مع الفرضية الثانية.

— رغم الارتفاع النسبي في حجم العمالة الزراعية الا انها لم تخلق فارق ملموس في تحسين اداء القطاع الفلاحي وهذا راجع الى موسمية العاملين في القطاع الفلاحي ونقص التكوين والتأهيل لغالبيتهم. ويلاحظ ايضا قلة المساحة المستعملة للزراعة خاصة المسقية منها واعتماد القطاع الفلاحي على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة.

بناء على النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.
- الرفع من مستوى الإنتاجية الفلاحية، عن طريق إعادة النظر في منظومة البحث والتطوير للمنتجات الفلاحية، والتركيز على العامل التقني كمدخل مهم في العملية الإنتاجية.
- لا بد من استخدام أكثر للري الحديث، مما سيعمل على الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، كما ينبغي التعامل مع ظاهرة الجفاف كمشكلة اقتصادية يجب إيجاد حلول لها.
- زيادة التعمق في إصلاحات مشاكل العقار الفلاحي، خاصة ما تعلق بأراضي العروش والشياخ.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الديوان الوطني للإحصاء. (2010). الإحصاءات الزراعية. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم: جامعة الدول العربية.
3. إيمان أبو حديد. (2010). إدارة مياه الري. مصر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
4. برنامج الأمم المتحدة العربي للمستوطنات البشرية. (2012). حالة المدن العربية 2012-2013 تحديات التحول الحضري. كينيا: الأمم المتحدة.
5. جامعة الدول العربية. (2011). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
6. فوزية غربي. (2007-2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
7. حياة عبد الباقي و خديجة طيبي واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2023 مجلة التنوع الاقتصادي جامعة عين تموشنت
المجلد 05 ، العدد 02

References en français

8. Algérie, r. s. (2018, mars). Analyse de l'état de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Algérie: Centre de recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD).
9. Forum, W. E. (2013-2014). *group of global competitiveness*.
10. MEDJDOUB, N. (2012). *la politique du renouveau rural en A lgerie*. algérie: ministère de l'agriculture et du développement rural.
11. rural, m. d. (2010). *la politique de renouveau agricole et rural en Algérie*. algérie: MADR.
12. rural, m. d. (2012). *la politique de renouveau agricole et rural en Algérie*. algérie: MADR.
13. rural, m. d. (2012). *la politique du renouveau rural en Algérie*. algérie: MADR.
14. Service, A. P. (s.d.). www.aps.dz/economie/171202. Consulté le octobre 22, 2024, sur <https://www.aps.dz>